



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السبعون بعد المائة

روما، 21 – 25 مايو/أيار 2018

تعيين المراجع الخارجي للحسابات للفترة 2020-2025

توجه الاستفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد أمين الهيحاء

مدير وأمين الخزانة، شعبة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 4676



FC170

MW058/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

موجز

- ◀ تنتهي مدة ولاية المراجع الخارجي للحسابات الحالي في عام 2019، ويجب بدء عملية تقديم المناقصات لتعيين المراجع الخارجي للحسابات لفترة الست سنوات 2020-2025.
- ◀ وتقدّم هذ الوثيقة الترتيبات الخاصة بعملية تقديم المناقصات واختيار المراجع الخارجي الجديد للحسابات وتعيينه.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يطلب من لجنة المالية الأخذ علماً بالترتيبات الخاصة بتقديم المناقصات واختيار المراجع الخارجي الجديد للحسابات وتعيينه لفترة الست سنوات 2020-2025، بما في ذلك الإطار الزمني المقترح لإنجاز هذه الترتيبات.
- ◀ ويطلب من اللجنة تأكيد تشكيل مجموعة العمل التي ستتولى إعداد قائمة مختصرة بمقدمي المناقصات الذين ستنتم دعوتهم لتقديم عرض شفوي أمام لجنة المالية.

مسودة مشورة

إن اللجنة:

- ◀ استعرضت الوثيقة وأخذت علماً بالترتيبات الخاصة باختيار المراجع الخارجي للحسابات وتعيينه لفترة الست سنوات 2020-2025؛
- ◀ وطلبت من الأمانة بدء عملية اختيار من خلال دعوة مراجعين عامين مؤهلين من أعضاء المنظمة إلى تقديم اقتراحات ورفع تقرير مرحلي عن عملية الاختيار والتعيين إلى دورتها العادية القادمة؛
- ◀ ووافقت اللجنة على مشاركة أعضاء لجنة المالية التالية أسماؤهم [يحدد الأعضاء لاحقاً] في مجموعة العمل التي ستتولى إعداد قائمة مختصرة بأفضل الاقتراحات، والتي سيتم بناءً عليها دعوة المراجعين العاميين المدرجة أسماؤهم في القائمة المختصرة إلى تقديم عرض شفوي أمام لجنة المالية.

مقدمة

1- ووفقاً لأحكام اللائحة العامة للمنظمة، يطلب من لجنة المالية "تقديم توصيات إلى المجلس بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي"¹.

2- وتنص المادة 1-12 من اللائحة المالية ذات الصلة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي على ما يلي:

"يُعَيّن مراجع الحسابات الخارجي من بين أحد المراجعين العاقدين لإحدى الدول الأعضاء (أو من يضطلع بمهام مماثلة) بالطريقة وللمدة التي يقررها المجلس".

3- وقد تم الاتفاق على الترتيبات والإجراءات المفصلة لعملية الاختيار في دورات سابقة للجنة المالية، وهي ترد أدناه تسهيلاً للرجوع إليها. وتشمل الإجراءات المسائل التالية:

- السياسات العامة
- الأهلية لتقديم المناقصات
- عدد الولايات التي سيشغلها المراجع الخارجي للحسابات
- الإطار الزمني
- عملية الاختيار
- محتوى الخطوط التوجيهية لضمان اتساق الاقتراحات
- معايير الاختيار
- نظام تصنيف الاقتراحات
- العرض الشفوي

السياسات العامة

4- لضمان أن تكون عملية الاختيار نتيجة عملية تنافسية مفتوحة أمام أكبر عدد من مراجعي الحسابات الخارجيين المؤهلين، بما في ذلك المنحدرون من البلدان النامية، يُقترح أن تحكم السياسات العامة التالية عمليتي الاختيار والتعيين:

- ينبغي أن تكون عملية اختيار المراجع الخارجي للحسابات عملية تنافسية تشمل استعراض الاقتراحات المقدمة من مجموعة واسعة من مراجعي الحسابات الخارجيين المؤهلين وتحكمها إجراءات محددة ومتفق عليها سلفاً ومعايير اختيار مرشحة يضعها المجلس؛

¹ الفقرة 7(م) من المادة السابعة والعشرين

- ينبغي فتح باب تقديم المناقصات أمام جميع مراجعي الحسابات الخارجيين المؤهلين وينبغي بشكل خاص تشجيع المراجعين للحسابات من البلدان النامية على تقديم مناقصات؛
- ينبغي للجنة المالية، بمساعدة الأمانة (انظر القسم الخاص بإجراءات الاختيار والتعيين أدناه)، بدء عملية الاختيار التنافسية والإشراف عليها وتقييم جميع الاقتراحات الواردة وعرض نتائج تقييمها على المجلس مشفوعة بتوصياتها؛
- ينبغي للمجلس استعراض نتائج تقييم اللجنة المالية والتوصية الصادرة عنها، واستناداً إلى ذلك، تعيين المراجع الخارجي للحسابات.

الأهلية لتقديم مناقصات

5- طبقاً للمادة 12-1 من اللائحة المالية المذكورة أعلاه، يجوز للمراجعين العامين وحدهم من الأعضاء تقديم مناقصات للمراجعة الخارجية لحسابات المنظمة. إلا أنّ المادة 12-8 من اللائحة المالية تجيز للمراجع الخارجي "أن يستعين بخدمات أي مراجع عام للحسابات في إحدى الدول أو أي مراجع حسابات تجاري يكون معروفاً بحسن سمعته أو أي شخص أو مكتب يكون صالحاً لهذا العمل في تقدير المراجع الخارجي للحسابات" من أجل إجراء فحص محلي أو خاص أو لتخفيض نفقات المراجعة.

6- وهكذا، يمكن للدعوة إلى تقديم مناقصات أن تشير إلى أن الأفضلية، بافتراض أنّ جميع العوامل الأخرى متساوية، ستعطي إلى مراجعي الحسابات الذين يوكّلون العمل إلى مراجعين آخرين مؤهلين من البلدان النامية. غير أنّ المراجع الرئيسي للحسابات هو المسؤول التعاقدية الأوسع عن تقديم المناقصة وعن توفير الخدمات المزمع تقديمها في حال جرى إيكال جزء (أو أجزاء) من العمل إلى أطراف أخرى.

7- ويتيح أسلوب العمل هذا، الذي يتماشى مع روح التعاون الفني بين البلدان، فرصة لإشراك البلدان التي لا تملك الموارد الكافية لمراجعة حسابات المنظمة برمتها على حسابها الخاص، في مراجعة جزء من أنشطة المنظمة. ومن وجهة النظر التعاقدية، تعيّن الأجهزة الرئاسية المراجع الرئيسي للحسابات الذي يكون بدوره مسؤولاً عن إدارة العلاقات مع أي طرف آخر معني بالمراجعة.

عدد الولايات التي سيشغلها المراجع الخارجي للحسابات

8- أكّدت لجنة المالية، خلال دورتها الثانية والعشرين بعد المائة في مايو/أيار 2008، على ضرورة تعيين المراجع الخارجي للحسابات لولاية واحدة غير قابلة للتجديد مدتها ست سنوات، ينبغي بعدها إجراء مناقصات من جديد لتعيين المراجع الخارجي للحسابات. وينبغي السماح للمراجع الخارجي المعيّن تقديم عرض خاص به في أي من المناقصات.

الإطار الزمني

9- حرصاً على إيلاء العناية الكافية لمختلف مراحل عملية الاختيار، ستعمل الأمانة من أجل إنهاء عمليتي الاختيار والتعيين وفقاً للإطار الزمني المبدي التالي:

المسؤول عن العمل	الإطار الزمني	المحطة البارزة
الأمانة	أغسطس/آب 2018	الدعوة لتقديم الاقتراحات
الأمانة	سبتمبر/أيلول 2018	تلقي الاقتراحات
الأمانة	أكتوبر/تشرين الأول 2018	إعداد تحليل مقارن
مجموعة العمل التابعة للجنة المالية	نوفمبر/تشرين الثاني 2018	استعراض المناقصات وإعداد قائمة قصيرة
لجنة المالية	مارس/آذار 2019	العرض الشفوي والتقييم والتوصيات
المجلس	أبريل/نيسان 2019	التعيين من قبل المجلس

عملية الاختيار

10- ستكون عملية اختيار المراجع الخارجي لحسابات المنظمة وتعيينه على النحو التالي:

- **الدعوة** – ستدعو الأمانة المراجعين العاملين المؤهلين من الأعضاء في المنظمة إلى تقديم اقتراحات وردود؛
- **تلقي الاقتراحات وفضّها** – سيتلقى مكتب المفتش العام وسيفضّ الاقتراحات وفقاً للإجراءات الحالية المعمول بها في المنظمة لتلقي الاقتراحات وفضّها. وسيحيل مكتب المفتش العام بعد ذلك جميع الاقتراحات التي نفي بهذه الشروط إلى قسم الشؤون المالية الذي سيعدّ تحليلاً مقارناً لها استناداً إلى تطبيق معايير التقييم المرّجح تمهيداً لدراستها من جانب لجنة المالية؛
- **تقييم الاقتراحات** – ستوضع قائمة قصيرة بأفضل الاقتراحات من قبل مجموعة عمل تضم الأمانة ومجموعة تمثّل مختلف أقاليم أعضاء اللجنة وينبغي لمجموعة العمل تحديد عدد الاقتراحات التي ينبغي إدراجها في القائمة القصيرة كما ينبغي دعوة مقدمي المناقصات إلى تقديم عرض شفوي أمام لجنة المالية². وترد أدناه معايير التقييم والحجج المرّجحة النسبية. وسترفع لجنة المالية تقريرها وتوصياتها إلى المجلس مع مراعاة جميع المعلومات المتوافرة حول الاقتراحات الواردة في القائمة القصيرة.
- **التعيين** – يتخذ المجلس قراراً بشأن تعيين المراجع الخارجي للحسابات استناداً إلى التقييم والتوصية المرفوعين إلى لجنة المالية.

² ملاحظة: في حال كان مقدم مناقصة مدرج في القائمة القصيرة من بلد كان ممثله أيضاً عضواً في لجنة المالية، ينبغي لذلك العضو أن يتغيب عن التقييم.

محتوى الخطوط التوجيهية لضمان اتساق الاقتراحات

11- تتاح خطوط التوجيهية لمقدمي المناقصات المؤهلين لضمان إعداد الاقتراحات بطريقة متسقة من حيث طبيعة المعلومات المقدمة ونطاقها، ونتيجة لذلك لتسهيل المقارنة بين المناقصات المقدّمة. وتتبع هذه الخطوط التوجيهية بشكل عام الإجراءات المعتادة التي تعتمدها المنظمة عند توجيه الدعوات لتقديم مناقصات لتوفير خدمات مهنية.

12- ينبغي للخطوط التوجيهية أن تتضمن في أية حال المسائل التالية:

- بيان واضح عن إجراءات المناقصة وشروطها؛
- شرح واضح للمستندات المرفقة بالدعوة (بما فيها اختصاصات المراجع الخارجي للحسابات، الصيغة المطلوبة لرأي مراجع الحسابات، نسخ من جميع الحسابات التي يجدرُ إبداء رأي فيها، نسخة من برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من معلومات مفيدة وغيرها)؛
- إرشادات واضحة لملء المستندات المذكورة التي ترفق كجزء من الاقتراح (بما في ذلك السيرة الذاتية المفصلة لجميع الموظفين الذين سيشاركون في عمليات المراجعة، الأعضاء من الفنيين المختصين وغيرهم من أجهزة المحاسبة/مراجعة الحسابات، تفاصيل عن برنامج التثقيف المهني الموجود حالياً، أسلوب المراجعة المقترح للحسابات، وغيرها) وشرح مفصّل لطبيعة المعلومات التي ينبغي إعطاؤها في كل حالة من الحالات؛
- الإشارة بوضوح إلى شرط أن تكون الاقتراحات المقدّمة مكتملة لكي يتم النظر فيها؛
- معلومات عن عملة رسوم الأتعاب المشار إليها في الاقتراح؛
- شروط تقديم المستندات وآخر مهلة زمنية؛
- توجيهات بشأن الاتصالات مع الأمانة ونقاط الاتصال المحددة للحصول على أي معلومات إضافية.

معايير الاختيار

13- معايير الاختيار هي كالآتي:

- **الاستقلالية** – إثبات الاستقلالية عن مؤسسات حكومية أخرى والنزاهة والموضوعية في تأدية المهام والمسؤوليات والقدرة الذاتية على تحديد نطاق مراجعة الحسابات؛
- **مؤهلات المسؤولين والموظفين** – احترام مواصفات مراجعة الحسابات المتبعة لدى فريق المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة وآداب المهنة التي تحكم عملهم؛ المؤهلات المهنية والمهارات وحجم القوة العاملة؛ العضوية في أجهزة محاسبة أو مراجعة معترف بها دولياً، على غرار المنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة العليا والاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة، وغير ذلك؛ وإتقان اللغة الإنكليزية وعلى الأقل إحدى اللغات الرسمية الأخرى في المنظمة؛
- **التدريب والخبرة** – وجود برنامج للتعليم المهني المستمر للموظفين؛ والخبرة في مجال مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية؛ والخبرة في مراجعة

الكشوفات المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والتدريب الوافي للموظفين على الأساليب الحديثة في مجال مراجعة الحسابات وامتلاكهم خبرة واسعة في هذا المضمار؛ والخبرة المكتسبة من مراجعة الحسابات في المنظمات الكبيرة باستخدام نظم تخطيط موارد المؤسسات.

- أسلوب المراجعة واستراتيجيتها - وضع خطط عمل متكاملة لضمان أكبر تغطية عند مراجعة موارد المنظمة كافة؛ تأدية عمليات المراجعة المالية والخاصة بالامتثال، فضلاً عن عمليات المراجعة في مجالات الاقتصاد والفعالية وكفاءة الأداء؛ والتعاون مع المفتش العام في المنظمة لاستخدام الموارد المحدودة للمراجعة على أفضل وجه؛
- تقارير مراجعة الحسابات - الإبلاغ عن نتائج المراجعة المقدمة للإدارة في موعدها من خلال رسائل إدارية واضحة وتقارير مراجعة الحسابات. ويجب أن تكون تقارير مراجعة الحسابات دقيقة وكاملة ومتوازنة وعادلة وبنّاءة؛
- التكاليف - أكثر الرسوم تنافسية.

نظام تصنيف الاقتراحات

14- سوف تُعدّ الأمانة تحليلاً مقارناً استناداً إلى نظام التصنيف التالي الذي استُخدم أيضاً في تحليل الاقتراحات الواردة في سياق اختيار مراجع الحسابات الخارجي الحالي في الأعوام 2001 و2007 و2013:

عامل الترجيح للتصنيف		
80		فني
	15	الاستقلالية
	15	مؤهلات المسؤولين والموظفين
	15	التدريب والخبرة
	25	أسلوب المراجعة واستراتيجيتها
	10	تقارير المراجعة
20		التكاليف
100		المجموع

15- ستضع الأمانة درجة تقييم لكل اقتراح استناداً إلى المعايير المحددة الواردة في الملحق بهذه الورقة مستخدمة مقياساً من 1 إلى 5 (1 الدرجة الأسوأ و5 الدرجة الأفضل). وفي موازاة ذلك، أعطي لكل معيار عامل محدد من عوامل الترجيح مجموعها 100 بالمائة كما يظهر في الجدول أعلاه بما يعكس الأهمية أو الجدوى النسبية للاقتراحات قياساً بالكفاءة الإجمالية.

16- وستُوضع درجة لكل معيار على مقياس من 1 إلى 5 استناداً إلى الإجابات على الاستبيان الذي أكمل بياناته المراجعون العامون المدعوون. ثم تُضرب الدرجات الموضوعية بعامل الترجيح للحصول على الدرجة النهائية لكل معيار. ومن ثم تُجمع الدرجات النهائية للوصول إلى المجموع العام. وستُعدّ الأمانة قائمة قصيرة بالمرشحين الذي حصلوا على أعلى الدرجات، وتُعرض هذه القائمة على اللجنة للموافقة. ويتضمّن الملحق توجيهات مبدئية عن طريقة وضع الدرجات لكل معيار من الدرجة الأدنى 1 إلى الدرجة الأعلى 5 على المقياس.

العرض الشفوي

17- سيُطلب إلى المرشحين الواردة أسماؤهم في القائمة القصيرة تقديم عرض شفوي أمام لجنة المالية. والغرض من ذلك هو إفساح المجال للجنة للحصول على إيضاحات أكثر أو فهم أفضل لاقتراحات المرشحين من أجل التثبيت من العلامة الإجمالية الموضوعية لهم.

18- وينبغي ألا يكون العرض الشفوي فرصة لتقديم اقتراحات جديدة أو معدّلة إلى حد كبير.

19- وستُوصي لجنة المالية المجلس باختيار المرشح الذي يحصل على أعلى علامة إجمالية بعد تقديم العرض الشفوي.

الملحق

الخطوط التوجيهية لوضع درجات المعايير

ملاحظات:

هذه الخطوط التوجيهية مبدئية فقط وليست متكاملة بالضرورة وباستطاعة الأمانة أن تكملها أو أن توسعها إذا دعت الحاجة فور تلقيها الاقتراحات الفعلية.

في حال استيفاء جميع الشروط بالكامل يمكن وضع الدرجة القصوى 5 ويمكن وضع الدرجة الأدنى 1 في حال عدم استيفاء أي من الشروط.

5- الأعلى	الدرجة المعايير
فني	
الاستقلالية	
<p>مؤسسة مراجعة الحسابات مؤسسة مستقلة ومسؤولة أمام السلطة التشريعية والبرلمان أو أي جهاز حكومي مستقل آخر.</p> <p>يشغل رئيس مؤسسة مراجعة الحسابات ولايته بالكامل (أي أنه لا يجوز تنحيته من منصبه قبل إتمام المدّة بالكامل).</p> <p>تتحكّم مؤسسة مراجعة الحسابات في ميزانيتها بالكامل (أي أنّ ميزانية المؤسسة لا تخضع للسلطة التنفيذية أو لأي مكتب حكومي آخر).</p>	<p>إثبات الاستقلالية عن مؤسسات حكومية أخرى</p>
<p>تخضع مؤسسة مراجعة الحسابات لمدونة سلوك مهنية وأخلاقية تسري على جميع الموظفين ويجري تحديثها دورياً.</p> <p>لدى مؤسسة مراجعة الحسابات إجراءات تأديبية واضحة وموثقة تسري على جميع موظفي مؤسسات مراجعة الحسابات في حال الانحراف عن مدونة السلوك المهني والأخلاقي.</p>	<p>النزاهة</p>

5- الأعلى	الدرجة	
المعايير		
يتعيّن على موظفي مؤسسات مراجعة الحسابات التوقيع سنوياً على بيانات امثال المدونة السلوك المهنية والأخلاقية الخاصة بالمؤسسات التي يعملون فيها.		
تتبع مؤسسة مراجعة الحسابات توجيهات وتؤدي عملها طبقاً لمواصفات المراجعة المتعارف عليها.	الموضوعية في تأدية المهام والمسؤوليات	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ نطاق العمل تحدده المؤسسة وحدها لا غير.	القدرة الذاتية على تحديد نطاق مراجعة الحسابات	
مؤهلات المسؤولين والموظفين		
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أن مسؤوليها وموظفيها يتمتعون بخبرة واسعة في أداء عملهم طبقاً لمواصفات المراجعة المعتمدة في فريق المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة والمبادئ الأخلاقية الراعية لعملهم	الامتثال لمواصفات المراجعة المعتمدة لدى فريق المراجعين الخارجيين في الأمم المتحدة والمبادئ الأخلاقية الراعية لعملهم	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ لديها عدداً كبيراً من خبراء المحاسبة من ذوي المؤهلات الفنية (يحملون شهادات مهنية من هيئة أو مستوى معترف به دولياً) بمن فيهم الموظفون الذين لديهم خبرة في المراجعة في مجالات المحاسبة والشؤون المالية والعمليات والمشتريات والنقل وتكنولوجيا المعلومات، لا سيما تطبيقات العميل/حاسوب الخدمة كتلك المستخدمة في منظمة الأغذية والزراعة. تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ لديها العدد الكافي والمناسب من الموظفين الفنيين لضمان تغطية المراجعة لكافة موارد المنظمة فضلاً عن احترام أنّ التزامات أخرى قد تكون المؤسسة أخذتها على عاتقها بالإضافة إلى مراجعة حسابات المنظمة.	المؤهلات المهنية لقوة العمل ومهاراتها وحجمها	

5- الأعلى	الدرجة	
المعايير		
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ موظفيها يتمتعون بالمهارات والخبرات اللازمة في مجال مراجعة حسابات غيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وغيرها.		
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّها عضو في إحدى أجهزة المحاسبة أو المراجعة المعترف بها دولياً.	العضوية في أجهزة محاسبة أو مراجعة معترف بها دولياً على غرار المنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة العليا والاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ لديها العدد الكافي من الموظفين الذين يتقنون ولديهم مهارة لغوية في اثنتين على الأقل من لغات المنظمة الرسمية.	إتقان اللغات	
التدريب والخبرة		
تطلب مؤسسة مراجعة الحسابات من موظفيها المهنيين المشاركة في دورات تدريبية تثقيفية مهنية متواصلة لمدة أسبوعين على الأقل، كل سنتين، وتوضح المؤسسة كيفية مراقبة هذا الشرط والتقيّد به.	وجود برنامج تثقيفي مهني متواصل للموظفين	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ لدى المسؤولين والموظفين فيها خبرة واسعة في تأدية عمل مراجعة الحسابات في منظمات الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات غير الحكومية القطرية أو الدولية وأنّ المسؤولين والموظفين فيها يتابعون القضايا والاتجاهات المستحدّة في مجال مراجعة الحسابات وأعمال تلك المنظمات.	امتلاك خبرة في مجال مراجعة الحسابات في منظمات الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية أو الدولية	

5- الأعلى	الدرجة المعايير	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ المسؤولين والموظفين فيها يشاركون بانتظام ويتفوّق في ندوات مهنية عن "أفضل أساليب" مراجعة الحسابات أو غيرها من طرق التدريب على اتجاهات وأساليب مراجعة مستجدّة وأنّ لكل من المسؤولين والموظفين فيها خبرة واسعة في مجال مراجعة الحسابات.	حسن تدريب الموظفين على الأساليب الحديثة في مراجعة الحسابات وامتلاكهم خبرة واسعة في هذا المضمار	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات تمتع المسؤولين والموظفين التابعين لها بخبرة واسعة في تأدية أعمال المراجعة في منظمات كبرى تستخدم نظم تخطيط موارد المؤسسة.	امتلاك الموظفين خبرة في مجال مراجعة الحسابات في المنظمات باستخدام نظم تخطيط موارد المؤسسات	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات تمتع المسؤولين والموظفين التابعين لها بمعرفة نظرية مكتسبة من خلال التدريب أو وسائل أخرى ذات صلة بمراجعة الكشوفات المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	إلمام الموظفين بمراجعة الكشوفات المالية التي يتم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	
أسلوب المراجعة واستراتيجيتها		
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّها تعدّ خطط عمل موسّعة ومتكاملة وتتنسّق ذلك وتبلغه إلى إدارة المنظمة التي تخضع لعمليات المراجعة. تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ منهجية المراجعة التي تتبعها متطابقة مع أفضل أساليب مراجعة الحسابات. كما تثبت مؤسسة المراجعة أنّها تطبّق إجراءات مناسبة لضمان الجودة وبرامج تكفل أن تكون أعمال المراجعة رفيعة المستوى دائماً.	خطط عمل متكاملة لضمان تغطية أشمل لمراجعة كافة موارد المنظمة	
تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّها تملك خبرة واسعة في عمليات المراجعة المالية والخاصة بالامتثال والاقتصاد والكفاءة وكفاءة الأداء. تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ تنظيم المسؤوليات فيها يتبع تقسيماً وهيكلية محددة بحسب نوع العمل وطبيعته (حرصاً على	أداء عمليات المراجعة المالية والخاصة بالامتثال، فضلاً عن عمليات المراجعة في مجالات الاقتصاد والكفاءة وكفاءة الأداء	

5- الأعلى	الدرجة	
	المعايير	
<p>امتلاك مهارات متخصصة وواسعة في مجال المراجعة ووجود موارد مختصة لدى المؤسسة). تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات قدرتها على اتخاذ المبادرة وعلى التعامل بفعالية مع القضايا الجديدة والمستجدة أو مع قضايا معينة تتصل بالمراجعة وبأعمال المنظمة وذلك بصورة مبتكرة وبالتعاون والتنسيق مع الإدارة.</p>		
<p>تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنها تملك خبرة واسعة وتعتمد على عمل وحدات المراجعة الداخلية للحسابات. كما تثبت المؤسسة كيفية استخدام الموارد المحدودة للمراجعة بأفضل شكل بحسب خبرة المنظمة الخاصة وكيف أنّ المؤسسة ستستفيد من ذلك في عمليات مراجعة الحسابات في منظمة الأغذية والزراعة.</p>	<p>التعاون مع المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمة لاستخدام الموارد المحدودة للمراجعة على أفضل وجه</p>	
<p>تثبت مؤسسة مراجعة الحسابات أنّ تقارير المراجعة التي تعدّها تعتمد صيغة مناسبة لنقل نتائج المراجعة بشكل واضح. كما تثبت المؤسسة أنّها تبلغ الإدارة بنتائج المراجعة في التوقيت المناسب وبشكل فعال وتناقش نتائج المراجعة مع الإدارة بشكل مبني وتتيح للإدارة إمكانية إبداء تعليقاتها وتقديم مُدخلات للإدارة قبل وضع الصياغة النهائية للرسائل أو لتقارير المراجعة وتراعي في الرسالة النهائية أو في تقرير المراجعة النهائي ملاحظات ومُدخلات الإدارة حسب المقتضيات.</p>	<p>الإبلاغ في التوقيت الصحيح عن نتائج مراجعة الحسابات المعروضة على الإدارة بواسطة رسائل إدارية مستفيضة وتقارير مراجعة الحسابات.</p>	

5- الأعلى	الدرجة المعايير
التكاليف	
تكون رسوم أتعاب مؤسسة مراجعة الحسابات تنافسية للغاية، ومناسبة وتتناسب مع العمل الموكل إليها، وتثبت المؤسسة أنّ هذه الرسوم ليست متدنية لدرجة إعاقة الاضطلاع بأعمال المراجعة بالفعالية والكفاءة المطلوبة ولا مرتفعة جدا لدرجة اعتبارها غير متكافئة مع العمل الموكل إليها.	رسوم الأتعاب الأكثر تنافسيّة